

## مقاربة للمأزق الاستراتيجي، وطريق الحل

لهذه الورقة غرضان:

الأول - هو ملاحظات من أخ وصديق حول مأزق استراتيجيا للحزب وطريق حله. وهذا ليس تفضلا أو تأليا - معاذ الله؛ بل هو واجب نقوم به ببضاعة مزجاة نسد به مقام تكليفنا ما أمكن. وحزب الله ليس فقط ركنا أصيلا في مشروع المقاومة بأمتنا ولكنه كذلك يحوز على مكنة استراتيجية - أبعد كثيرا مما يحصره البعض في تقنيات وجودة تكتيك لا يمكن بحالها أن تُقارَن بقدرة قتالية نظامية هائلة. هذه المكنة تفوق ما تحصلنا عليه في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي عدا محطات عابرة، وتم تخليقها عبر مخاض صعب وليس نتاج تعمق في الدرس الاستراتيجي النظري بالضرورة. وربما لهذا مزية بالتأكيد لترسخه، وغيب كذلك لضعف التمييز أحيانا في نمط التخليق الاستراتيجي ذلك بين الثابت والمتغير، المنطق وتسييقه، وضعف الترتيب بين أهمية عناصر القوة الاستراتيجية التي تحكم الانتصار في نمط ما من الحرب، وصعوبة نقله لأجيال قيادية لم تختبر ذات التجربة.

الثاني - تلمس سبيلا لحل النكبة الأساسية التي تعيشها أمتنا، والتي تجلت منذ قرون في الاحتلال والاستباحة، وشيوع أنظمة الاستبداد والفساد والتعبية التي عوقفت قدرات أمتنا الشعبية والاستراتيجية والعسكرية لحسم الصراع العربي الإسرائيلي وبناء إطار سيادي ونهوضي لبلادنا، وفاقم ذلك نهيار دول مركزية في ذخيرة أمتنا (سوريا، العراق)، ومزيد تعثر لدور مصر واضطراب مستقبلها، وتداعي ليبيا واليمن والسودان، وتبيس الجزائر والمغرب، وانكشاف الخليج أمام الاختراق الإسرائيلي، واستباحة الفضاء الإقليمي العربي من قوى طرفية وخارجية، حتى لو ساند الأقل منها بعض الملفات فتبقى لها حساباتها وأولوياتها الخاصة. ولعل التناول المستقضي لهذه المساحة يمكن مراجعته في ورقة (أزمة السيادة والفضاء الإقليمي)، وأكتفي هنا بنكر خلاصته.

وهناك رابط بين الغرضين السابقين، لأن المنتظر من حزب الله أن يقوم بدور الرافعة الحقيقية في مسار أمته، وفوق هذا - بعض أسباب المأزق الاستراتيجي للحزب - كما أتخيلها - هي عينها فواعل تازيم في المسار العام، ولا يمكن حين نقاربها أن نفصل بين المسارين.

## التجربة الشخصية

الحقيقة أنني من أكثر الناس احتفاء بتجربة حزب الله، ليس فقط بمنطق الشعور الرسالي والقومي، ولكن المنظور الاستراتيجي المتخصص. وهذا يتضح بجلاء في رسالتي للمجستير التي تناولت (الأداء الاستراتيجي في الحرب غير المتماثلة: دراسة حالة حزب الله وإسرائيل) وفي وسط أكاديمي دفاعي غربي يغلب عليه التحيز لإسرائيل تحليليا، وبالتأكيد الاقتراب منها كانحياز سياسي. حتى في أوقات المقاطعة الأكاديمية البريطانية لإسرائيل، كان المجتمع الاستراتيجي مفتوحا باستمرار للجنرالات والأكاديميين الإسرائيليين في الفعاليات المختلفة. وكذلك - رسالتي للدكتوراة والتي تناولت بشكل أعمق وأكثر استيعابا (المنطق والقابلية الاستراتيجية: إعادة تدوير الحروب العربية الإسرائيلية) كان لحزب الله النصيب التقني الأعلى في قسم الحروب غير النظامية. واستضافة الحزب الكريمة لي أثناء رسالتي للمجستير في 2008، لا أزال أثنى عليها، وأعتقد أن درجة من التواصل الجاد ومحاولة الإفادة لمشروع المقاومة بكل هو واجب شخصي وليس تفضلا. ومن ناحية أخرى فإن وجود عين خارجية، تحمل ذات الهم الرسالي والمقاوم، ولها استقلالية لا تجعلها تتحرج من النقد بطريقته الخاصة هو ضروري ويوسع أفق الرؤية للحزب وبقبة حركات المقاومة.

وكذلك فإن التواصل هو ضرورة أساسية في إنضاج تصوراتي وتقديراتي - التي هي مُكنتي المتواضعة للإفادة. فهناك توازن وتكامل في التكوين الشخصي، وكذا في مسيرة النضج الاستراتيجي للحركات والدول، بين جوانب التخصص وصقل العلم وأداة تحليل وصنع وتقويم الاستراتيجية من ناحية، والميدان العملي من ناحية أخرى. فلا يمكن الوصول لتقدير أو صياغة اعتمادا على التأهل الأكاديمي مهما تعمق، لأن مادته هي الاطلاع الدقيق والكثيف على البيئات والفاعلين - كتحيزات وموارد وسلوك، فضلا عن

دور ذلك في تطوير النظرية والعلم الاستراتيجي ذاته. ولكن كذلك – بالأخص في ميدان الاستراتيجية العسكرية فضلا عن الشاملة – لا يمكن إهدار المعرفة والعلم واستلهام الدروس التاريخية والتجريبية بحجة الإغراق في التنظير؛ فالاستراتيجية بالأخص – دولاب نظري، على عكس جوانب التكتيك (أما مستوى العمليات فيتوسط).

وربما المنتبِع للحال الإسرائيلي، يُلاحظ تطوُّر الإطار المعرفي والأكاديمي لمساحات الدراسات الاستراتيجية والعلوم القريبة (كالعلاقات المدنية العسكرية، وعلم التحليل العملياتي، والاجتماع العسكري، وفن العمليات وغيرها) منذ الثمانينات. وهذا لأسباب – منها نخبة أكاديمية درست في الغرب وصارت مولدة لأجيال ثانية وثالثية، وكتبت كتابات متوسطة وعالية الجودة في المكتبة الاستراتيجية العالمية، وأسهمت في إنضاج النقاش العام والمتخصص والتخديم على مراكز دراسات قريبة من صنع القرار. والمقارنة مع غياب أي منتج عربي قريب منذ هذا المستوى مُحِبِّط حَقِيقَةٌ. ولكن أيضا – إشكالية الجيش الإسرائيلي مع حرب لبنان، وقبلها حرب 1973، خصوصا لجنتي كاهانا وأجرائات على الترتيب، نزعتا عنه هالة القداسة وتحريم التداول برلمانيا وأكاديميا وشعبيا. وفوق هذا – القريب من الحال الإسرائيلي سيجد استنفارا على هذا المستوى ما بعد حرب تموز 2006 وتوصيات لجنة فينو غراد، وتأسيس مجلس الأمن القومي 2008، وارتفاع مستوى النقاش لتناول الاستراتيجية في جوانب مختلفة، ومحاولة تصدير عقيدة استراتيجية لجيش الدفاع في 2017، حتى لو بقيت بعض الأمراض التي تمنع الإسرائيلي من صنع استراتيجية مستقيمة (ماسماه مايكل هاندل المنظر الأمريكي والصهيوني البارز – مرض تكتكة الاستراتيجية<sup>1</sup>) لوجود أسباب هيكلية بجوانبها الجغرافية والتاريخية والأيدولوجية والسياسية والمأسسية.

وعودة لمسار الحزب، فبالفعل احتفيت بتجربته من المنظور الاستراتيجي البحث، وكيف اقتضى هذا المنظور تحولا في تسييق المنطق الاستراتيجي في محطات متباعدة من الثمانينات حتى 2006، وتوَّج بدرجة عالية من النضج في حرب تموز، مكنته من شق أنماط تكتيكية وعملياتية بها بعض ملامح (الخط النظامي) ليس لغاياته التكتيكية والعملياتية في تدمير قوات الخصم، ولكن لتطوير متطلبات ذات الاستراتيجية غير المتماثلة القاصدة لضرب مساحة ثقة العدو في إمكانية الانتصار، وإفقاد الثقة المتبادلة بين السلطة السياسية والجيش والشعب بإسرائيل. ولعل هذا النمط قاد البعض – وأولهم Frank Hoffman وهو استراتيجي أمريكي قريب من إسرائيل لصكِّ مصطلح مثير للجدل (الحرب الهجينة)<sup>2</sup>.. فاستخدام حزب الله أنماطا نظامية، سواء بعض الأسلحة ككورنيت وصاروخ 803 أرض بحر، وصواريخ متوسطة، ولكن الأهم الدفاع عن خطوط عمليات وأرض، مثل إشكالا مفاهيميا وافتراقا عن نمط حرب العصابات. ولكن الحقيقة – أن هذه المفهوم رفضته المدرسة الكلاسيكية حين أشارت لعدم جدته<sup>3</sup> والأوضح، أن حرب تموز – كما سيأتي – مختلفة عن حرب 82-2000 التي قادها الحزب، وكذلك – فإن هذه الأنماط (النظامية) تبقى في استراتيجية غير نظامية، ليس مقصودها الحسم التكتيكي أو العملياتي، ولكن تحقيق ذات الأثر الاستراتيجي السابق ذكره. فصارخ 803 لم يحقق تدميرا يفوق 50/1 من القوة البحرية الإسرائيلية، ولكن أثره الاستراتيجي كان عاليا حين تمت موضعتة في سياق استراتيجية إعلامية وسياق استراتيجي ما. وهكذا.

لكن بالمقابل، أني حتى في دراستي للماجستير، أشرت أني لاحظت عدم إدراك حزب الله الكامل لقيمة ومنطق ماصنعه استراتيجيا، وأن العبرة لم تكن في الإنجاز التكتيكي والتقتي – مع أن ثمة إنجازا حصل بالتأكيد، ولكن في المنطق الاستراتيجي الذي يوظفه

<sup>1</sup> Michael Handel, "The Evolution of Israeli Strategy: the Psychology of Insecurity and the Quest for Absolute Security", in Williamson Murray, Knox and Bernstein, *The Making of Strategy: Rulers, States and War*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1994);

<sup>2</sup> Fank Hoffman, "Lessons from Lebanon: Hezbollah and Hybrid Wars", *Foreign Policy Research Institute*, August 2006

<sup>3</sup> Williamson Murray and

Mansoor, *The Hybrid Warfare: Fighting Complex Opponents from the Ancient World to the Present* (Cambridge: Cambridge University Press: 2012).

واستفاد كثيرا من خلل الخصم، وأن أهم مركز ثقل استراتيجي للحزب في تلك الحرب كما فيما قبلها أو ما سيأتي – هو القاعدة الشعبية والسياسية العريضة التي كان متحصلا عليها داخليا وإقليميا، فضلا عن التشبيك بين سائر أفرع الاستراتيجية وموضوعة الأداء العسكري بدقة في مخروطها.

وأيا، شعرت أنه ربما ثمة مبالغة ذاتية وتقزيمية للخصم فيما تحقق. وكلا الأمرين دفعا – في رأيي – الحزب إلى فك كوابح كان يضعها على بعض الممارسات الطائفية والاستثنائية، وفي ضبط حركته بالإقليم.

وكما أسلفت، الإسرائيلي كذلك تطور مع الوقت خصوصا في مساحة الاستراتيجية للمراقب المنفحص. نعم بقيت عنده مزلق متعددة، وأحيانا يكرّر نفس الأخطاء – مثل خطأ وضع أهداف سياسية غير ممكنة التحقق استراتيجيا (كما في حملة 2008-2009 على غزة والتي تقدمت فيها المقاومة استراتيجيا بعض الشيء بالرغم من ضعفها العسكري البين وحتى فشلها في تحقيق هدفها، أو استخدام أزمة القدس التي أشعلت حملة سيف القدس)، ولكنه أيضا يصححها في أوقات أخرى، مثل حملة 2014 – وقاد هذا لشبه تعادل بالرغم من التطور النوعي الكبير في تكتيكات وعمليات المقاومة، أو طريقة إنهاء حملة سيف القدس مما حرم مشروع المقاومة من فرص حقيقية لتغيير بنية الصراع وأفق الاستراتيجي، وإن كان هذا كذلك بسبب إشكال المقاومة الفلسطينية.

وهذه هي أهم قواعد الاستراتيجية.. الاستراتيجية مبارزة تقابلية، فالعبرة ليست بالجودة والقصور بحد ذاته، ولكن بنسبته حين تقابله مع الخصم. كذلك – كما أشار لوتواك في كتابه عن (تناقض الاستراتيجية)<sup>4</sup> – كثيرا ماتقود الهزيمة لنتيجة إيجابية إذا تعاملت معها منظومة بروح النقد والتصحيح، وأحيانا تقود لنتيجة سلبية إذا تعاملت معها بروح الانتشاء والمبالغة. وميدان الصراع الاستراتيجي هو ميدان مستمر، فحين تنجح تكتيك أو تقنية، أو فن عملياتي، أو جُملة استراتيجية في حرب، فليس معناها أنها ستجح في التالية (مرض الحرب الأخيرة Last war syndrome) ليس فقط لأن السياق قد يختلف، ولكن لأن الخصم قد (أقول قد) يستوعب الدرس ويهيء سبل التعويض والمقابلة.

### **عناصر المأزق الاستراتيجي للحزب**

وفي تقديري المتواضع، أن مأزق حزب الله يتمثل في أربعة عناصر، سأتناولها سريعا، ثم أعرج بإيجاز على منطق حلّها وفق تصور كُلي لحسم الصراع مع إسرائيل.

#### **أولا) الحرب الحدودية الأدنى:**

مع اعتبار وحدة الإطار الفلسفي والوجداني لحالة المقاومة، فلا بد من التمييز الجلي بين أوجه تميزها استراتيجيا (أي المسارات التي يتم توظيف أدوات القوة العسكرية وغير العسكرية لتحقيق أغراض السياسة – وهي هنا هدف التحرير، مع الدأب في ربط الوسائل بالطرق للغايات وتمحيص الفرضيات في كل ذلك). وإن العجز عن إدراك المنطق الاستراتيجي ونمط الحرب كفيل بالحاق الفشل العارم مهما كان نبيل الغايات. ومقصد التكليف الرباني لا يناقض تمحيص الدرس الاستراتيجي بل هو مقتضاه.

وكما أشار كلاوزفيتس (أن أهم وظيفة للاستراتيجي هو إدراك نوع الحرب الذي يريد شنها، فلا يخلطها بشيء آخر). وكدرس تاريخي موجز، فأمامنا الخلل الذي وقعت فيه منظمة التحرير حين أرادت بشكل – غير متبصر- استنساخ التجربة الماوية بالأخص والجيفارية تحت عنوان (حرب التحرير الشعبية) في الستينات والسبعينات.. مع أنها في أغلب الأحيان عجزت أولا عن إدراك الفروقات السياقية التي تحكم أي محاولة لتنزيل أي نظرية استراتيجية بفرض سلامتها. ولعل هذا ما أشار له جيفارا في أول دراسته عن الفروقات بين البيئتين الصينيتين واللاتينية التي تفرض تغييرات في المنطق الاستراتيجي الحاكم ذاته (كمثل اتجاهه المبكر

<sup>4</sup> Edward Luttwak, Strategy: The Logic of War and Peace (Harvard University Press, 2002)

للنويات العسكرية واحتلال الأرض في وضع جغرافي مهيب مع ضعف السيطرة المركزية)، بل إن ماو نفسه أشار لتعدد مستوى التقنين في الحرب (قانون عام للحرب، قانون للحرب الشعبية، قانون أكثر خصوصية للحرب الشعبية في الصين).

ولكن الأكثر خلافاً، كان عدم فهم المنطق الاستراتيجي ذاته للحرب الشعبية الذي يعتمد الشعب والأرض المحتلة كمرکز ثقل استراتيجي وعملياتي على التوالي، بحيث يتم شق مسار إدماني تتموضع فيه الأداة العسكرية ضمن استراتيجية تحريك شعبي شامل، وبحيث تقود ردود فعل المحتل، لتنامي معادلة البناء والإدماء وصولاً لحال انهيار مركزي للحكم (في حال التمرد على حكومة داخلية ضعيفة) أو التأثير على الحساب الاستراتيجي لقوة الاحتلال بحيث يقودها للتضحية بمصالح ثانوية وربما شبه حيوية، لتتوقى سلسلة الخسائر البشرية والاقتصادية والدولية والقيمية الأعلى.. هذه المعادلة هي مانسميه (التداخل الاستراتيجي) Strategic interdiction<sup>5</sup>.

وعلى هذا – فيمكننا إدراك وجه القصور سواء في تبني استراتيجية التوتر الحدودي قبل 1967 لاستدعاء حرب نظامية مع دول الطوق (بالأخص مصر وسوريا) – الاستراتيجية تحققت فرضيتها الأساسية (قامت الحرب) ولكنها ارتكزت على خلل إدراكي في مستوى التوازن الاستراتيجي والعسكري بين إسرائيل وهكذا حرب كما نعلم، بل كان هذا التقدير الاستراتيجي للأمريكي قبل الحرب<sup>6</sup>.

والفترة الوجيزة التي جرت فيها المنظمة المنطق الخام لحرب التحرير الشعبية، بنقل نويات العمل المقاوم بالداخل، لم تستمر طويلاً، من ناحية بسبب سياسة الأبواب المفتوحة لدايان (محاولة استيعاب عرب الضفة وغزة) تزاوجاً مع اشتداد الفوضى الأمنية، ولكن الأهم – كان قلة صبر المنظمة على هذا النمط، لصالح نمط أكثر دعائية خصوصاً مع الهوس بحال ووصف (موارد تمويل) الدولة – بالأخص مع انفجار الدعم الشعبي عربياً ووفود آلاف الشباب لانخراط بالمشروع المقاوم بعد انهيار الحلم الناصري. وربما التدقيق الاستراتيجي حينها كان لا بد أن يجعل خط الداخل هو الأساس، مع تطوير خطوط إشغال ومناورة وإسناد في دول الطوق، وبالطبع – إتقان الرؤية السياسية والمأسسة وما يرتبط بها من إعادة تعبير العلاقة مع الدولة المستضيفة والحاضنة (أي المحاولة لجعل عمان لاجوس وليس هانوي! بالمصطلح الفيتنامي)، والتهيؤ كبنية عسكرية وقابلية استراتيجية لمساندة الحرب النظامية المقبلة. وتجربة المنظمة في لبنان تفاقم بها غياب المنطق الاستراتيجي وتشوّهه، إضافة للمشكلات الجوهرية في إحياء نمط دولة كان كفيلاً بتقليب الإطار الشعبي المحيط ضد مشروع المقاومة في قطاع عريض منه، والسماح بدخول سياسات محاور وقوى عربية لها حسابات شديدة التناقض واللامبالاة لحساسية استراتيجية المقاومة كسلوك عسكري وديبلوماسي وشعبي.

القضية الأخطر، وهي موضوع حديثنا، أن المنظمة في لبنان – كما في الأردن، أو ما قبل حرب 67 كانت تمارس حرباً حدودية بين قوتين غير متساويتين. وهذا نمط يختلف كلية عن حرب التحرير الشعبية سألقة الذكر، والتي تحركت فيها المنظمة عبر قيادة الداخل بعد طردها من بيروت وقادت للانتفاضة الشعبية وفرضت على الإسرائيلي القيام بتنازلات ضمن سياق معقد بلاشك، وتبنتها حماس والجهاد الإسلامي بنجاح أكبر – بالرغم من سوداوية الوضع في أرض السلطة بعد أو سلو.. وفاقم هذا المأزق – سلوك عسكري – كبنية وعقيدة قتالية وأداء، عاكس مقتضيات استراتيجية تلك الحرب.

ليسهل علينا التمييز بين النمطين، سنذكر عدة نقاط حاكمة:

1 – كلا النمطين في وضعية الصراع العربي الإسرائيلي ليسا كافييين لحسمه، لأنهما بالأساس يتحركان **بالمنطق الدفاعي والمناور**. في حال نمط حرب التحرير – التداخل الاستراتيجي السابق ذكره قد يدفع (بفعل تراكم الإدماء والتناقض الداخلي) إسرائيل للتنازل

<sup>5</sup> Arreguin-Toft, Ivan, *How the Weak win wars: A theory of Asymmetric Conflict* (Cambridge: Cambridge University Press 2005)

<sup>6</sup> National Intelligence Estimate 30-67, "The Arab Israeli Dispute: The Current Phase", 13 April 1967 (Lyndon Johnson's Archival Library/US- CIA FOIA ).

عن ملفات ثانوية أو ذات أهمية محدودة في مفهوم الأمن القومي لها والأهم – كينونة الدولة. قد تتخلى عن جنوب لبنان، وغزة، وأجزاء من الضفة – ضمن ملامح إخصاء للتهديد أو توازن ردعي أفضل، ولكن ليس القدس، أو الأراضي الملاصقة لشريط الساحل (شارون)، أو الجليل، أو الجولان (إلا بإنهاء كامل للتواجد العسكري ومنطقة عازلة).

2- لكن الخلاف الأولي، أن حرب التحرير لها متوالية تصاعدية أو تخفيفية، ولكن لاتصل لسكون استراتيجي أو تصل ردع، أما الحرب الحدودية فمنطقها بالأساس مبني على دقات قد تطول أو تقصر معها الفترة البيئية القائمة على ردع تقليدي. حرب التحرير لا يمكن لها حتى لو أرادت أن تسكن لأنها في أرض الخصم، ولأن هناك معركة شاملة وعسكرية بالأساس على الوعي الشعبي بالداخل لا يمكن خسارته. أما الحرب الحدودية فنحن نحكي عن كيان سياسي وشعبي منفصل عن قوة الاحتلال. فتكون صعوبة أولاً في تعميم شرعية سياسية وشعبية للمقاومة (أو الانخراط في سلوك دفاعي وعدائي ضد دولة مجاورة) – وبالأخص – حين يكون الشعب به طوائف قد لا تشترك مع بنى كثيرة في المنطق الرسالي أو القومي (أو الديني) لفكرة المقاومة، فيكون محتماً توطين هذا المفهوم ضمن سياسة الدولة ومصالحها المباشرة. ولصعوبة ذلك – مع تحركات الخصم والإقليم الاختراقية والاستيعابية،

3- والخلاف في منطق الاستراتيجية العسكرية ذاته أنه يعتمد في الأولى على حرب العصابات والإرهاب (المُمَيِّز وغير المُمَيِّز، وأستخدم المصطلح بمعناه العسكري والذي قد يصير به تكتيكا أو خطأ عملياً أو استراتيجية وليس بالمنطق الأخلاقي والقانوني بالطبع)، وقد يصل لأنماط هجينة أو نظامية فقط في حال ضعف السيطرة المركزية في الأطراف أو تلك التي تديرها مكونات داخلية بالوكالة (كمثل جيش لحد)،

أما الحرب الحدودية فيتبنى أي أنماط عسكرية توقع درجة من الإدماء البشري واضطراب الثقة السياسية في تحقيق الإنجاز أكثر من وجود قاعدة تفصل بين نمط نظامي وغير نظامي. في هذه الحرب، قد تأتي أنماط حرب عصابات وإرهاب مميز وغير مميز على الأطراف وعمليات نوعية، أو الصواريخ (هذا بالأخص كان الأكثر حضوراً منذ أواخر السبعينات – المنطق واحد مع تطور كبير في البنى والتقنيات والفن العملي)، أو نشاطات هجينة وغير تقليدية (هجمات سيبرية، إفضال نشاط جوي وبحري ومدرعاتي)... وهكذا.

لكن ما يحكم كل ماسبق، حاكمية استقرار العنوان السياسي والشعبي الداعم في الحرب الحدودية، وصعوبة الاستراتيجية العسكرية وعدم خطيتها، فقد يتم استخدام أنماط تكتيك نظامي ضمن استراتيجية عمليات غير نظامية والعكس كما أشرت في تجربة حرب تموز، ولكن في كل الأحوال، ضمن منطق استراتيجي يقوم ووجود تصور كلي يركز على فكرة تطوير مستويات الردع لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية متدرجة ضمن مسار كلي.

الحديث هنا كما يتضح، بالرغم من الفوائد الاستراتيجية لحرب التحرير الشعبية (منطق الإدماء ديمومته) وترسخ الشرعية السياسية والشعبية (إلا بتنازلات جوهرية يقوم بها المحتل كما في أوسلو تنقضي بعدم التزامه بها) بالمقارنة بالحرب الحدودية (التي في المقابل قد يُتاح لها فرص للتوسع المواردي وأريحية البناء العسكري)، إلا أننا لسنا في حال مفاضلة مطلقة بين النمطين؛ لأنه كثيراً ما لا تجد حركة المقاومة أمامها إلا نمطا واحداً. ولكن حين يتوافر النمطان فإن التحول للحرب الحدودية يمثل انكفاء استراتيجياً. حزب الله بعد 85 كان أمامه الخيار، وقد اختار نمطا يغلب عليه الحرب الشعبية، مع دقات لتصاعدات في حرب حدودية بغرض خدمة استراتيجية حرب التحرير، وضمن مسار كلي إدمائي. ولكنه بعد ال 2000، لاسيلاً أمامه غير الحرب الحدودية (والقصد هنا نمط الاستراتيجية العسكرية، وليس تكتيكات أو خط عملياً باختراق مناطق احتلال مثلاً خادمة للخط الأصلي).

حماس كان مفروضاً عليها بعد أوسلو نمط حرب التحرير الشعبية واستفادت كثيراً من انهيار أوسلو وتحول قطاع فتحاوي بدفع أبي عمار لخط المقاومة مع إشكال اليمين الحاكم بإسرائيل، لتصل لإنجاز فرض على شارون تنازل الانسحاب من غزة. ولكن الهيمنة على نتيجة الانتخابات البرلمانية وتصاعد الاحتقان الداخلي وصولاً لحسم غزة – في مقابل التخلي فعلياً عن الضفة بما لها من قيمة عالية بالمنطق الاستراتيجي والعملي – دفع حماس غصبا لنمط حرب حدودية غير متمائلة.

بعد هذا التطواف النظري والتاريخي، فإن خلاصة المأزق الاستراتيجي لحرب الحدود الأدنى التي يمارسها حزب الله، وحماس وإن كان مأزقها تزيد عوامل أخرى - هو:

1- أنها حرب دفاعية، فهي ليست بحد ذاتها قادرة على حسم الصراع العربي الإسرائيلي. ومهم إدراك ذلك جيدا. ولكن وجه الإشكال هنا هو - تفاقم الحاجة لرؤية استراتيجية كلية على مستوى الإقليم، وبالتعاقد مع مسارات التدافع العسكري وغير العسكري - في بيئة الصراع المباشرة أو البيئات العربية لتوصيف هذه الحروب الدفاعية والمناورة لتوفية متطلبات الحسم.

2- محورية الفضاء الداخلي والإقليمي - من حيث توفر الدعم الشعبي والموارد، وكذلك محاباته ومنع الخصم من التحرك فيه. هذا مهم بلاشك في حرب التحرير الشعبية، ليس أدل على هذا من التأطير الكلاسيكي والتجربة التي تضع الشعب هو مركز الثقل الأساس غالبا فيها، وحتى في منطق مكافحة التمرد (سواء كلاسيكياته كما في طرح جالولو أو روبرت تومبسون، أو تكييفه المعاصر كما في عقيدة مكافحة التمرد الأمريكية) يبقى الدعم الشعبي هو الأساس. ولكن كما أشرنا في حرب الحدود - الشرعية السياسية والشعبية للفعل المقاوم (العدايات والدفاعات العسكرية بشكل أخص) ليس مفروغ منها، بل تقع أمامها عقبات طبيعية! كما أن مستوى الإدماء - لأنه ليس في خاصرة المحتل - أقل بكثير ويُمكن له أن يواجهه بشكل أفضل (مثلا - يمكن مواجهة الصواريخ في تصور الإسرائيلي في منطق متراكب بين الدفاع الإجهاضي المتمثل في التكامل الاستخباري وبين القوة الجوية والالكترونية والقوات الخاصة، والدفاع الإيجابي بمنظومات الدفاع الصاروخي، والدفاع السلمي وهو الأخطر أي رفع مستوى المناعة الشعبية ضده، وقبل ذلك منظومة الردع بالحس الاستراتيجي ذاتها. نعم - صواريخ المقاومة تتطور كما وكيفا وفن عملياتي ولكن كذلك الطرف الآخر). ولهذا - فيتم التعويض عن ذلك - بالضغط الإقليمي والدولي، وبناء شرعية للفعل المقاوم داخليا وإقليميا ودوليا، وهذا يُخَدَم على الحساب الاستراتيجي للخصم في ناحيتين: تقديره لإمكانية تحقيق الانتصار وكسر الخصم بثمن معقول، وكذلك تزيد مساحة الضغط والحصار الإقليمي عليه في هذا الملف وغيره.

ولهذا، فترض الشعب الداخلية والإقليمية - كما سأفصل في النقطة التالية، وكذا زيادة عدائية البيئتين سياسيا وأمنيا، يظهر أثره بأشد في هذا النمط من الحرب.

3 - توازن الردع. عدم وجود خطوط اشتباك مفتوحة، ولا القدرة على استدامة النشاط العسكري بالداخل (لكل التقييدات العسكرية والسياسية والبيئية)، فإن منطق الحرب الحدودية قائم على توازن الردع. الإشكال أن هذا معنى سلمي، لا يقود بحد ذاته لتحقيق أية أهداف إيجابية إلا إذا تم ترتيبه في مخروط استراتيجي متصاعد يُغَيِّر من ميزان الردع تدريجيا أفضليا، أو يتم تسكينه ضمن مسارات الفعل الإقليمي لتحقيق آثار كلية.

فيما يتعلق بالإسرائيلي مثلا، فالعقيدة الاستراتيجية المتمثلة في (العمليات بين الحروب) قائمة بالأخص على استدامة الردع، و ضرورة تغذيته دوريا مع توسعة رقعته وتحسينها (كما حصل في عُرف الضربات في سوريا تحت خطوط حمر تتوسع)، وكذلك ضمن مسار كلي يستهدف الاختراق الإقليمي - لعبا على الهاجس الإيراني خليجيا وبحيث يتم الاستفادة بجولات استعادة الردع في استنارته. والأهم - إبقاء معادلة إخصاء الفعل المقاوم في الضفة والقدس والداخل، ومحاصرته في غزة. نعم - لا يوجد عند الإسرائيلي تصور استراتيجي كلي خاص بتصفية القضية، إلا اتكاء على تنامي الإفلاس السياسي والشعبي والاقتصادي لحواضن جيوب المقاومة، وهو لاستمرار العيب الخلفي في عجزه الاستراتيجي غير قادر أو مستعد على خلق وتلمس فرص استيعابية وتصفية لهذه الجيوب. ولكن المتابع للعقلية الاستراتيجية بإسرائيل يكتشف تحولا نوعيا عن الفكرة القديمة على (المعركة الدائمة) وعدم إمكانية الحسم الاستراتيجي فلا حاجة إذن للتفكير في هذه المساحة، لصالح تفكير طويل الأمد ومحاولة موضعة الجولات العسكرية ضمن سياق ممتد وإن ليس حاسما.

لكن فيما يتعلق بحزب الله، وحماس، فتوازن الردع هو إشكال استراتيجي وليس مكسبا، لأن هناك بطبيعة الحال ضعف القدرة الوظيفية له، واستمراره ترفع السقف السياسي والشعبي أمام أي تصعيد - حتى لتوفية استحقاقات المحور الإقليمي بغض النظر

عن تقييمنا الأخلاقي والاستراتيجي لأهمية هذه الاستحقاقات، وعدم وجود رؤية كلية تقود كذلك لغياب التراكم الاستراتيجي لجولات ترميم الردع كمبادرة أو استجابة.

### ثانياً) تراجع الشرعية المحلية والإقليمية والشعبية.

وهذا واقع جلي، ندركه جميعاً. ولعل التناول بالأعلى يوضّح محورية هذا الإشكال في كل مساحات القابلية الاستراتيجية للحزب الأساسية والثانوية. فهو ما يؤثر على العتبة السياسية للتصعيد أو صده، ما يؤثر على منعة المقاومة والاحتمال والتأثير بالتالي على استدامة الحرب والحساب الاستراتيجي للعدو. هو ما يقود لتعمّق شرعية المقاومة وحصول ضغط سياسي إقليمي ودولي يحجّم خيارات العدو ويقضم من التوقيت المتاح له. (أذكر حواراً مع أستاذي الانجليزي حين جادلني أن الإسرائيلي لم يقم بالدخول برياً في جنوب لبنان بشكل كامل كما كان مُخطط، بسبب انحياز دان حالوتس للضربات الجوية وعلى الحاضنة، وانتهاء الحرب قبل الشروع في هذا الوقت.. فذكرته حينها أن كلا النقطتين: خطأ الخصم، والتوقيت – هما ضمن السياق الاستراتيجي ذاته للحرب كما شرح هو نفسه في أحد كتبه الهامة<sup>7</sup> - Time is a strategic dimension).

والمُقابلة بين شعبية الحزب في الداخل اللبناني حوالي حرب تموز، أو مصر مثلاً التي كانت تتوج السيارات في القاهرة بأعلام الحزب وصورة السيد حسن نصر الله – حتى مع عدائية النظام المصري وتلمله من الحزب، وبشكل أوقع الشعب السوري - بالوضع الحالي الذي مجرد ذكر الحزب يُثير استهجاناً ونقمة لا حدود لها. حتى الحركة الإخوانية، وقد كنتُ قريباً منها حتى الربيع العربي، فأغلبها كان منحازاً حقيقةً للتصور الإيجابي عن الحزب. ولكن حتى قبل الربيع العربي كانت تأتيتها تصورات تشويهيّة من إخوان لبنان، وكذلك رؤية مهزوزة متقلبة من إخوان العراق. وأذكر أن أول سؤال يسألني إياه أهم شخص في التنظيم الدولي الإخواني بعد زيارتي للحزب في 2008 – وهو من توسّط فيها : هل حزب الله يُقاوم فعلاً وصدقاً؟!

ولكن بوضوح شديد، فإن هناك ثلاث محطات قضت بشكل كبير على شعبية الحزب إقليمياً، وداخلياً – (اغتيال الحريري 2005، و7 أيار 2008، وسورية - واليمن بشكل أدنى) على اختلاف في أثر كل منها على كلا الساحتين (فالنقطتين الأوليين أثرتا أكثر في الساحة المحلية، والثالثة إقليمياً). ومسألة اغتيال الحريري لم تنفجر إلا مع ملف المحكمة الدولية لاحقاً.

بالتأكيد، كل هذا التجريف في الشرعية والشعبية، أثر فيه فعل الخصوم بالداخل اللبناني والإقليم، وبالطبع الإسرائيلي بأشكال مختلفة. هذا شيء طبيعي، لأن الكثيرين يدرك ما ذكرته بالأعلى أن هذا ميداناً أساسياً للمعركة! ولكن في تقديري المبدئي – وفق ما عندي معلومات ومتابعة بها قصور بالتأكيد – هناك أخطاء جوهرية في تعامل الحزب مع هذه الملفات. ولعلّ مكاشفتي مع الحزب واستماعي لوجهة النظر التي تُقال بشكل موضوعي بعيد عن النسق الإعلامي تساعدني في ملء وتمحيص مخروطي المعلوماتي – فلسنّ صاحب مسؤولية وسياسية وإعلامية ولكني أحتاج لإدراك واقع الحال – من وجهة نظر الحزب – وإلا لم أكن مصيباً في نصحي مهما اجتهدت وتحريت الصدق والموضوعية!

فمن الممكن مبدئياً افتراض أن الحزب كان لا بد أن يتنبه لخطورة ملف اغتيال الحريري في تفجير الأوضاع تالياً، ولهذا فكان لا بد من الإلحاح على تقديم أطروحة لعدالة بديلة (عربية وتوافقية مثلاً) والتمسك بها، وسحب تيارات شعبية من الفرقاء المنافسين حولها. كان من الممكن التعامل في 7 أيار بموجة شعبية مضادة مع قصر النشاط المسلح على مظاهر رادعة وتقديم عريضة حوار موازية مع الجيش وحكومة السنيورة على ملف الاتصالات وتقنياتها لتقتصر على النشاط المسلح مع تقديم تنازلات في الإطار السياسي العام. كان مهمّ تطوير التدخل في سوريا وضبطه ليشمل الاستشارة العسكرية ابتداءً، والدخول العسكري النوعي على الحدود، وتوسعته كمقايضة على تعديل سلوك النظام فيما يتعلق بالمجازر المدنية والتعهد بسلوك سياسي إصلاحي واستيعابي، مع خطاب سياسي وإعلامي مصاحب يدعو لحل الأزمة ورسم انحيازات مبدئية في الحفاظ على سورية، ورفض أي تجاوزات وجرائم حرب، والحذر

<sup>7</sup> Gray, Colin, *Modern Strategy* (Oxford: Oxford University Press, 1999)

الشديد من صيغة الحشد الطائفي المضاد (بمعنى أن يكون للحزب خطاب إعلامي مستقل، حتى مع اشتراكه في الحرب ليراعي الحساسيات المبدئية والأخلاقية).

ومع طروء الظن الشديد في التقدير السابق، فإن ما لاجدال فيه، أن ثمة قصور شديد في الاستراتيجية الإعلامية لتسويق خيارات الحزب ومنطقتها ضمن الساحات الداخلية والإقليمية وضبط مفردات الخطاب. وللتدقيق، فإن الاستراتيجية الإعلامية مع محوريتهما في هكذا صراع كما ذكرت، فهي حتى في وقت الحرب - تتشابه مع النشاط العسكري وتعطي للفعل التكتيكي أثرا استراتيجيا وازانا، إلا أن لها محدودية على كل حال. فأنت لا يمكنك تسويق مالا يُسوق! كذلك - فهي في حاجة لتكاملية مع بقية أفرع الاستراتيجية الأخرى. وأضرب مثالين:

أ. الإشكال في استراتيجية الاعتماد على الإيراني والحركة بالإقليم في خطه. وسأفصل في هذا بالنقطة التالية، ولكن بالنظر أن هناك جفلة حقيقية في المحيط العربي من بعض سلوكيات إيران وزواندها بالعراق (مابعد احتلال العراق وأثناء الحرب الأهلية 2005-6 ومع حكومة المالكي، وحتى في ممارسات الحشد) وبشكل أكثر وضوحا مما حصل في اليمن التي يمكن تفسير جوانب رئيسة فيها تبعا للسلوك الغاشم الذي قام به الخليجي في عاصفة الحزم. فهذا جعل الحزب يتحمل إرثا سلبيا ثقيل لم يقم به بالأصل، وبالعكس، كانت له أدوار إيجابية مع المقاومة العراقية - حتى بشقها السني في مراحل بعينها.

ب. أيضا ضعف ضبط الاستراتيجية التربوية والموجهة للحاضنة الشيعية الخاصة مثلا - ومواردها الفكرية والخطابية والتحريرية بحيث أن يتقزم السلوك الطائفي، فهذا كذلك يُشوّش بشدة على انتصاب الحزب كذراع مقاوم للدولة اللبنانية.

ولإدراك إشكال ماسبق، ننظر في المقابل لسلوك الحزب المثالي بعد 2000، النقطة الأهم ليست في سلوكه الرائد في استيعاب والتغافر عن موارد الجنوب، ولكن الأهم - أنه استطاع أن يُوضع مشروعه المقاوم ضمن السياسة الدفاعية للدولة اللبنانية (الاستراتيجية الدفاعية - مزارع شبعا - الأسرى) في تكامل مع دور الجيش. هذه الموضوعة - جزء هام منها هو تصنيع إعلامي وسياسي بلاشك، ولكن أثر ذلك كان حاسما في تدعيم الشرعية السياسية والشعبية للحزب وسلاحه. وكذلك - تحفظه على التوسع في طلب دور سياسي فيما يتعدى الحفاظ على مشروع المقاومة (فلم يظهر كمن يريد تحصيل ثمن مقاومته ك رأس مال سياسي ونفوذ اقتصادي).

### ثالثا) فشل وانهيار الدولة اللبنانية:

على ما هو معتاد من مسببات الفشل الوظيفي العام للدولة العربية المعاصرة، فإن خصوصية لبنان جعلت هناك خلافا بنيويا في نشأة نظام مابعد اتفاق الطائف كما نعلم. المحاصصة الطائفية واستئثار أسر بعينها وتزواج المال الفاسد والسلطة، بحيث لم يمكن إنشاء مؤسسات دولة حقيقية بمعايير الكفاءة، ولا استقلال السلطة الوطنية وقوى الدفاع والأمن، والأخطر - عدم ترسخ الديمقراطية والفكرة الوطنية (الدولة القطرية هي الإطار الوحيد الجامع والحاكم للشعب في المساحات المدنية والأمن القومية، وأي إطار آخر يكون بمقتضاها أو تبعا لتفويضها). حزب الله نعم ليس مسئولا عن نشأة هذا النظام، ولكنه بالتأكيد أصبح جزءا منه واعتاش فيه. وهناك إشكالان خاصان بحزب الله في هذا الشأن.

الأولى - هو الاضطراب الفكري الذي ساد الحركات الإسلامية (سنية وشيعية) على السواء فيما يتعلق بموضوعة الدولة القطرية الحديثة وكذا النظام الديمقراطي ضمن المنظور الإسلامي. وهذا أمر يطول نقاشه عن هذا الموضوع. وبالفعل - فإن تتبع تجربة حزب الله - مقارنة طرحه شديد الأدلجة والفاصر كينية اجتهادية فضلا عن خطاب كلياني في 82 بوثيقته السياسية 2009 يجد فارقا واسعا، ولكن المهمة تبقى غير مكتملة، ويغيب عنها الزخم الفكري والسياسي المؤسس والجاد. وإن كان هناك ضمور فكري عام في الساحة الإسلامية كما أسلفت، بحيث يظهر أن الخطاب السياسي المعدل هو لفتة براجماتية أكثر منها تطورا أصيلا، عدا بعض الأطروحات هنا وهناك.

والثانية – هي العلاقة مع إيران. وأعتقد أن هناك ضبط شديد مطلوب في الخطاب الإعلامي والسلوك الفعلي في هذه النقطة كذلك، لأنها تضرب في أخطر نقطة – مدى وطنية الحزب! المرجعية العقائدية مهم تمييزها بالتأكيد عن الشخصية الوطنية (ولكن يصعب هذا كثيرا في نظام يعتاش على الطائفية كعنوان سياسي وبدل عن الدولة!)، والتعامل الاستراتيجي لابد أن يكون تاليا ومُقتنا بموضوعة مشروع المقاومة ضمن سياق الدولة اللبنانية كما أسلفت – على الأقل كسياق إعلامي وسياسي علني بشكل حاسم.

لكن كذلك، هناك انهيار حاد في وظيفة الدولة تمثل في حالة الانتفاضة الشعبية والتي – مهما يكن من أيادٍ خارجية لها – فهي مثلت جرسا فاقعا على فقدان النخبة السياسية – وفيها حزب الله كشريك بالسلطة – لجزء كبير من شرعيتها الشعبية والأخلاقية. وللأسف – الانتفاضة تم استيعابها وتوظيفها، ولكن أفرزت تعويقا اقتصاديا ومدنيا لشهور صاحب ذلك فترة كورونا، فآثر بشكل بالغ على الوظيفة المتداعية للدولة في قطاعات المحروقات والصحة وقبلها مؤشرات الاقتصاد الكلي مما قاد للانهايار الحاد.

وعنصر الانهيار الحاد الآخر هو حادثة المرفأ، والتي كذلك – مثلت ضربا شديدة لشرعية النخبة السياسية اللبنانية، وفي مقدمتها حزب الله – بغض النظر عن التحقيق وتحمل المسؤوليات في من شارك في الأمر أو علم به وسكت. بل إن غياب التحقيق الجاد في هذه الكارثة الوطنية حتى اللحظة، هو مفاقم لأزمة الشرعية تلك وضاعط عليها.

### كيف نُقيّم هذا الفشل الوظيفي العام – بقسميه البنيوي والحاد، كمازق استراتيجي؟

هو يؤثر بشكل حاد على الشعبية السياسية لحركة المقاومة وخطها بالطبع مع ما لهذا من متواليات سبق ذكرها. ثم هو كذلك يُضعف المنعة الشعبية العامة أمام أي تصعيد مقبل. وكذلك يوفر بيئة خصبة للاختراق من الأطراف الإقليمية والعدو – اختراق سياسي أو استخباري. كما أنه يُمثل حالة مستدامة من الضغط السياسي والشعبي والاقتصادي الخانق على حركة المقاومة، فبدل أن تُمثل هي أداة إشغال حقيقية للعدو في مسارات تدافع إقليمي ممكنة، تبقى هي عُرضة لهذا الإشغال الداخلي بالأساس. وفوق هذا – فإن الانشكاف الوظيفي – بجوانبه الاقتصادية والخدمية والمدنية يؤثر على موارد المقاومة بالأساس وحاضنتها.

من كل هذا ندرك أن الجهد المستنفر لإيجاد صيغة سياسية ووظيفية ملائمة للبنان هو من أولى الواجبات الاستراتيجية على الحزب بالأساس، بمنظور مهمته الرسالية في المقاومة ابتداء فضلا عن دوره الوطني. ولعل هذا الملمح كان أشد ما ميّز تجربة بن جوريون المبكرة، والنقلة النوعية التي صنعها في بيئة (البيشوف) قبل قرار التقسيم، وهذا ظهرت آثاره الهائلة في قابلية استراتيجية عالية بالمعنى الشامل لمصادر القوة، وإمكانية استيعاب الهجرات المتتالية بعد 48 في بنى وظيفية تضاعفت الفجوة تباعا مع مثلثاتها العربية.

### رابعاً) إشكالية الزعيم

أعتقد مهم النظر لهذه النقطة بشكل متوازن. من ناحية، هناك رافعة حقيقية وخصوصية لدور السيد حسن نصر الله في بنية الحزب وعملية صنع قراره، والأوضح – خطابه الإعلامي والسياسي. قد يصعب عليّ أن أحدد بدقة حجم دوره في السيك الاستراتيجي للحزب، ولكن بتحليل خطابه – من حيث الوعي الاستراتيجي – ومقارنته بالكثيرين من قيادات الحزب مع قلة ظهورهم، يتبدى أن دوره يتعدى كثيرا مجرد التصدير الإعلامي للقرارات وخلفياتها. وهذا يقود بلاشك لخلخلة وظيفية في حال غيابه، أطال الله عمره وأدام صحته. والناظر لكثير من الدول والحركات في تاريخنا يجد دوما إشكالية الزعيم تلك. وأعتقد أن الزعامة الحقيقية تتجاوز التصدي الذاتي في تصنيع وتصدير الاستراتيجيات إلى خلق وتطوير البيئات الداخلية بأبعادها المعرفية والمأسسية والتطبيقية وتطوير نخبة قائمة – تُثقل لها الخبرات السابقة ويتم إعدادها كذلك لأزمة وسياقات مختلفة عما مضت. بمعنى أدق – المهمة الأولى للقائد هي صنع مهيئات مستدامة للقيادة ومأسستها.

ولكن من ناحية أخرى، أعتقد أن الكاريزما الإعلامية والسياسية للسيد نصر الله تحوّلت مع الوقت لغاية وعلاج سحري Panacea بذاتها، دون إدراك أن أثرها يبقى مؤقتاً ومرتبطة بالسياق والتداخل مع أنزع استراتيجيات أخرى (ذات ما قلناه بالأعلى حول محدودية دور الاستراتيجية الإعلامية)، وأن هذا الأثر قد يضعف – كما حصل بسبب اضطراب مفاعيل مصداقية الحزب وسلوكه ذاته. فإذا قلنا مثلاً أن النظام السوري لم يرتكب مجازر ضد شعبه، فهذا يهدر كثيراً من الصدقية التي تم بنائها بصبر واجتهاد لعقدين سابقين. ولكن بذات المعنى، فبالعكس – قد نرى فيما حصل مؤشراً إيجابياً إذا أحسنّا النظر له، في عدم تضخيم هالة الزعيم والكاريزما الإعلامية - والتركيز على الأفرع المتكاملة للاستراتيجية والسلوك الفعلي على الأرض في الملفات العسكرية والسياسية والشعبية.

### خامساً) إشكالية التبعية للإيراني

الحديث هنا ليس في نقد أو نقض مبدأ الاعتمادية والصلة الموثقة مع الإيراني. عقائدياً ممكن تفهمها بالتأكيد، ونعم – لا يمكن مطالبة حزب الله بالانسلاخ عن مصدرية مشروعه ضمن فكرة الانتظار الإيجابي والتمهيد المهدي، ولكن نحكي عن التسييق الواقعي واشتراطاته الملحة بشكل أولى. ولكن حتى نظرية ولاية الفقيه هي عرضة للاجتهادات والتسييق وإعادة تعريف علاقتها بالسئلة الفكرية والسياسية والواقعية (كمثل الخلاف الشهير بين الخميني والخامني حين كان رئيساً للجمهورية). وبالتأكيد – فبالمعنى الاستراتيجي الأمر أكثر جلاء. ولكن الحديث هنا حول استيعاب أكثر عمقا لديناميات هذه العلاقة، ومحاولة بذل جهد أكبر في ترتيبها بما يخدم المصالح الاستراتيجية لمشروع المقاومة ككل، ولخصوصية سياق حزب الله الداخلي والإقليمي.

والحقيقة – أن إدراك دينامية العلاقة مع الإيراني وجدته في الجزء الأقل ممن قابلتهم في زيارتي للحزب في 2008، وأذكر حينها حوارات شديدة النضج والهدوء حول تنوّع محركات النظام الإيراني على مفردات حفظ النظام ذاته، والهيمنة الإقليمية، ثم العنصر الأيديولوجي بمعنييه المذهبي والديني العام، ومسارات ممكنة لتغيير في سلوك النظام الإيراني تبعاً لتغيرات داخلية أو بسبب سياقات تدافع استراتيجي حول الضربة الإسرائيلية مثلاً التي كانت شديدة الإمكانية حينها.

كما أسلفت في مواضع متعددة: فإن السلوك والخطاب والصورة العامة لحزب الله تم تجبيرها في خاتمة التبعية وليس التحالف الاستراتيجي ولا حتى الاعتمادية، وهذا أثر ليس فقط على الشرعية الشعبية والإقليمية، وانفجار الأزمة مع الخليجي (والتي تنعكس داخلياً كذلك) ولكن في صعوبة ضبط كثير من التحركات الإقليمية لنشاط الحزب إيجاباً أو سلباً؛ بل في العجز عن تطوير استراتيجية إقليمية حقيقية لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي ضمن أولوياته الخاصة وبما يُخدّم بشكل أساس على نظرية الحسم.

ولذا فإنه - مهم الاستنفار الذهني والاستراتيجي وفي خلق معايير في التعامل مع الملف الإيراني كما سأشير بالأخير، ليتم حساب كل تموضع وخطاب بميزان مستقل. حينها، يمكن لحزب الله بالأصل أن يقوم بدور تجسيري ومخفف لحدود الأزمة مع الخليجي – بعمومها، وكذا في الملفات الطرفية (اليمن).

ماتحتاجه أمتنا كمنظور استراتيجي لحسم صراعها مع الإسرائيلي وإعادة انتزاع سيادتها أمام الأمريكي والقوى الغربية، هو مشروع عربي حقيقي، سيدافع بلاريب بحكم الجيوسياسيا مع القوى الطرفية كالأيراني، ولكن يكون محتماً التعاضد في الهم الرسالي الواحد وهو المهمة التحرير، وإيجاد صيغ ناظمة للتدافع فيما سواها بما يحقق المصالح المتبادلة بنمط أقرب للعدالة ويزيل فتيل أي أزمة واحتكاك. وإن ما يفجؤنا ويحبطنا في ذات الوقت، أن التراث المعاصر الشيعي – كما في كتابات الشهيد شريعتي – كان أسبق وأكثر عمقا وجودة من مثيلها السني في وضع لبنات هذا التعاضد الرسالي، مع تقدير حدود الاختلاف المذهبي (بشرط بقائه بعيداً عن الأطراف الشاذة في كلا المذهبين).<sup>8</sup>

### **المسارات المبدئية للحل**

الشهيد الدكتور علي شريعتي. بين التشيع العلوي والتشيع الصفوي (دار الأمير – بيروت – 2007) - 8

## أ) الرؤية الكلية لحسم الصراع.

يكون من العبث محاولة اقتراح صيغة استراتيجية بالفراغ. فالاستراتيجية بالأساس تُصنَع لقوى حاضرة أو مُتصوّر حضورها ضمن موازنة موارد وطرق ونهايات محسوبة. ولكن تبقى الرؤية الاستراتيجية لحسم الصراع العربي الإسرائيلي ممكن تقديرها ضمن صيغة أولوية.

نظرية عبدالناصر في حرب متعددة الجبهات وبشكل متسارع بحيث تتجاوز وتيرتها دينامية الحرب الباردة في تخفيض التوتر تم كسرها في 67، ليس لعب فيها، ولكن لفشل وتتكّر لفرضياتها الأصلية في وجوب تأخير المواجهة لحد استكمال القدرة القتالية والتنموية الداعمة. وسبب فشلها – هو تغافلها عن قيمة كبرى في إدارة الصراع وهي القابلية الاستراتيجية بالأصل – قدرة الدولة أو الكيان على تعريف وصنع وتطبيق استراتيجية – أي تحريك أدوات القوة العسكرية وغير العسكرية لتحقيق الهدف السياسي. وهذا القابلية لها عناصر معرفية (التطبع بنظريات الحرب والاستراتيجية وتسييقها وشيوع ذلك في النخبة الاستراتيجية بالتعليم والممارسة)، ومؤسسية (صحة التفكير الاستراتيجي مؤسسيا عبر النقد والتكامل وضبط العلاقات المدنية العسكرية)، وتطبيقية (تخليق استراتيجيات مناسبة وتحويل القدرة القتالية وفن العمليات لتوفية استحقاقها).

والمهم القابلية الاستراتيجية تلك – بالأخص في الجانب المؤسسي والتطبيقي – كانت مشكلة تجربة عبد الناصر. وبعده، عجز العرب عن تخليق رؤية واضحة – غير طرح بورقوية بخصوص القطعة قطعة والذي تحول مع عدم إيضاح منطق النتائج الدبلوماسي وتشبيكه مع الجولات العسكرية لتحقيق هذا الأمر - على يد السادات لتطبيع وانسحاب حقيقي من الصراع.

والأفكار المبدئية حول التناقض الذاتي في الكيان ونظرية (بيت العنكبوت) كذلك تبقى غير واقعية نظرا لتعمق البنى السياسية والدولية والداعمة والاجتماعية فيه، وعجز العرب على دعم واستدامة فعل مقاوم إيجابي بالدرجة الأولى. وكذلك – تصوّر أن المحور الإيراني قادر على الحسم، هو تصور بعيد عن الواقعية لأسباب:

- 1- حتى مع تأكيدنا من محورية الصراع مع الإسرائيلي في البنية السياسية للطبقة الحاكمة في إيران، إلا أن تعقد المحركات فضلا عن الإشكال الداخلي – لا يقود لحال تصادم صفري.
- 2- منطق الحسم لا يمكن تصوّره **بغير حرب نظامية طوقية، أو على الأقل أن تبقى حالة ردع كلاسيكي ونووي ذات مصداقية عالية، مع نشاطات عسكرية تفقد لنهايات قاضمة سياسيا بالتدريج.** وهذا يصعب على إيران أن تقوده؛ بل هو بالأساس محل الدور المصري بالأخص، مع الشام والعراق، ومركزية الداخل الفلسطيني.
- 3- بسبب مطامح الهيمنة والإرث التاريخي والواقعي في الصراع الجغرافي والمذهبي، حتى مع افتراض تخفيفه للدرجات الدنيا، فلا يُمكن تركيب الإيراني على المحيط العربي، ولكن أن يكون منخرطا وداعما ومهيئا كتصور أفضل.

وعلى هذا – لا يظهر لنا سبيلا – واقعا – للحسم الاستراتيجي بدون تغيير سياسي حقيقي في دول الطوق، كإرادة تسبق بناء القدرة، بالأخص في مصر، واستعادة بنية الدولة في سورية والعراق، مع تخفيف المأزق الإيراني الخليجي للحدود الدنيا لمنع الاختراق الإسرائيلي، وفتح مساحات للأدوار السابقة. ولكن التركيز في معرض كل ذلك وقبله، **في إعادة تطوير المقاومة بشقيها :**

- 1- **الفلسطيني، وهو المركزي – لابد من إدراك ذلك – بكل الأبعاد الجغرافية والاستراتيجية، كما أسلفنا سابقا في أفضلية حرب التحرير الشعبية عن الحرب الحدودية الأدنى.** ولابد أن يرتكز على إنشاء حركة وطنية فلسطينية مستجدة، ووضع أهداف سياسية متدرجة تخدمها استراتيجيات شاملة تنتوع فيها المقاومة المسلحة (بتنوعياتها في غزة والضفة والقدس والداخل) مع المقاومة الشعبية (بالأخص في الداخل). وكل هذا يقتضي تحولا نوعيا في

استراتيجية حماس وبنية حركات المقاومة والخروج من مستنقع غزة. حملة سيف القدس مثلت فرصة تاريخية لمقاربة كل ما سبق بشكل جاد، ولكن للأسف – تم إهدرها بشكل كبير.<sup>9</sup>

2- **اللبناني**، بحل الأزمات السابقة، وأخطرها استعادة القاعدة الشعبية والإقليمية (هذا لا يمكن تصوره دون استنفار حقيقي للمراجعة، وإعادة تعيير التعامل مع الملفات ذات الأهمية كما سيأتي)، وكذلك تطوير بنية الدولة اللبنانية وإعادة موضوعة مشروع المقاومة فيها، والذي بالمنطق السابق سيكون أكثر استقلالية عن خدمة الطرف الإيراني الخاص، وفي ذات الوقت أكثر التصاقاً بالمشروع الفلسطيني ضمن إطاره الوطني والعربي العام، وليس الفصائلي. ولحزب الله – كما أسلفت – فرصة حقيقية للقيام بالقطرة والدور التجسيري في التعامل مع الأزمة الإيرانية-الخليجية، والتعامل مع ملفات سوريا واليمن بمنطق إسعافي.

ولأن دور وفرص التغيير السياسي في دول الطوق (مصر بالأخص) تبقى خارج نطاق وقدرة حركات المقاومة، ولكنها قادرة على تحسين البيئة العامة، والتي قد تدفع تدريجياً لأدوار أكثر إيجابية (كما حصل في موقف النظام المصري في حملة سيف القدس). ولكن النقطة الأهم هنا – أن منطق المكاسب الجزئية التصاعديّة في بيئة المقاومة المركزية (فلسطين) تبقى ممكنة بلارباب بغض النظر عن فرص وسيناريوهات التغيير السياسي في دول الطوق.

وبالتأكيد هناك خدمة لا يمكن التخلي عنها – شننا أم أبينا – للدين الاستراتيجي الإيراني، ولكن فقط مهمّ التدبّر فيها بما لا يشوش على الأولويات المحلية في دعم الداخل الفلسطيني وتحويله، واستعادة سوريا والعراق، وتخفيف الأزمة الخليجية – الإيرانية وقطع أوصال التمديد الإسرائيلي في الإقليم، وإحداث درجة من التوازن المكافئ بين الروسي والأمريكي (انحياز إيجابي بلغة الخمسينات، وإن بتوزيع أدوار).

## ب) إعادة بناء سياقات الدفاع ومساحة الحركة الاستراتيجية بالإقليم:

هناك استحقاقات متعددة للرؤية الاستراتيجية سالفة الذكر، وهي بالتأكيد تتعدى قدرة ومساحة تفويض حركة الحزب، ولكن بالإضافة إلى أن استلهاها ضروري لخلق منطق للتوظيف الاستراتيجي للحملات ولخط الصراع الذي يخوضه ابتداءً، فإن هناك مساحات هو قادر على التصدي له، وفقاً لخارطة الأولويات – التي بالتأكيد تتحاز للملف الداخلي الخاص باستعادة الشرعية وتطوير القدرة – إلا في محطات تشتبك مع مصالح وجودية لمشروع المقاومة. وأهم هذه السياقات هو تطوير المساحة الفلسطينية، مع إعادة بناء الكيانات السياسية والقابليات الاستراتيجية المنهارة (سوريا والعراق واليمن)، وضبط السلوك الإيراني والعلاقة معه، والتقارب الإيراني الخليجي لصالح أطر تفاهمية أولية، توسعة لمساحة الحركة بالإقليم وحرمان الخصم منها.

- **فلسطين**: بالإضافة للدعم التسليحي والتكتيكي القائم، فإن هناك ضرورة للتوجيه الاستراتيجي في الملفات المرتبطة باستعادة أفق الصراع، والقدرة على توظيف محطاته (بناء حركة وطنية، والتحرر من مأزق غزة لصالح تنويع

محمد بريك، تقييم ميدني لحملة سيف القدس ومايلها<sup>9</sup>

<https://www.raialyoum.com/index.php/%d8%af-%d9%85%d8%ad%d9%85%d8%af-%d8%a8%d8%b1%d9%8a%d9%83-%d8%aa%d9%82%d9%88%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%aa%d9%8a%d8%ac%d9%8a-%d9%85%d8%a8%d8%af%d8%a6%d9%8a-%d9%84%d8%ad%d9%85%d9%84/>

استراتيجيات المقاومة وبيئاتها الجغرافية للمناطق الأكثر ثقلاً، وصك مخروط أهداف سياسية مرحلية يمكن التحرك نحوها)، وكذلك بالاستعداد في فتح الجبهة الشمالية بافتراض الإنجاز في الملف الداخلي، و فقط مع الاقتراب من مساحة الإنجاز السياسي المرحلي كعنصر ضاغط ووفق تمهيد شعبي بتوطين لعريضة التصعيد العسكري كسياسة لبنانية.

- **العراق..** ملفات كاستعادة الدولة والمصالحة، وإعادة بناء صيغة سياسية صالحة غير طائفية (استجابة بالأصل للحال الشعبي كما مثلتها انتفاضة العراق، وكذلك إعادة ضبط مساحة التدخل الإيراني لتبقى في مساحة التحالف الاستراتيجي المُقْتَن والمعلن، مع احترام السيادة العراقية، وتطوير البُعد الانفتاحي للعراق على مصر والخليج من ناحية أخرى.

- **سوريا بالأساس، وبدرجة أدنى اليمن:** ملفات المصالحة والإصلاح السياسي الجزئي في سوريا، والوصول لاتفاق سياسي لإعادة بناء الدولة باليمن مع اتفاق سلام مع السعودي يركز على تعويضات وضمانات دفاعية، وتطوير القدرات العسكرية النظامية وإعادة بناء عقيدة وطنية للجيش، والضغط لانسحاب القوات الأجنبية والإقليمية، وتأسيس لقواعد عمل غير نظامي تحت إشراف مشترك وبعريضة سياسية واضحة لا تصطدم مع هيمنة الدولة (أحكي عن سوريا)، وامتلاكها خاصية الانتشار السريع لمناطق قرب الجولان كعمل فدائي ونشاط صاروخي. ولاشك أنه بدون الإنجاز السياسي وفي بنية الدولة والقدرات العسكرية، لا يمكن توظيفها بشكل كامل في الغرض الأساس - الاشتباك بقدرات محلية لإعادة رسم قواعد الاشتباك واستعادة ميزان ردعي (بالأخص - التوفيق مع انفتاح الجبهة الجنوبية، وصولاً لاستعادة الجبهة الشرقية على مدى زمني مقبل.

- **إعادة ضبط العلاقة مع الإيراني،** ليس فقط كضرورة استراتيجية لحل المأزق السابق ذكره وفتح فرصة لتطوير السياق الإقليمي بمنظور المقاومة والحسم الاستراتيجي، ولكن بسبب إدراكنا لطبيعة اختلاف السياق والجبهة البشرية وفي النظم السياسية التي تتنوع محركاتها لتشمل جوانب الأثرة والهيمنة، والتميز (لا أقول الفصل) بين المقتضيات العقائدية والمذهبية المشتركة وكيفية تمظهرها استراتيجياً ضمن فقه المصلحة العامة.. كل هذا لا بد أن يقود الحزب لعقود تحالف واعتماد واضحة تحدد بدقة: مساحات الاستقلالية، والأهداف (السياسية) المشتركة طويلة الأمد والمرحلية، وطبيعة الاستراتيجيات المفترضة الذاتية وأوجه الاشتراك والافتراق وكيف ترتيبه بينها.. باختصار - لا بد أن تتحول العلاقة على الحقيقة وكصورة عامة سياسية وإعلانية لتحالف استراتيجي، وليس تبعية.

- **إعادة ضبط تجلي الملف الطائفي بأبعاده التربوية والحشدية الداخلية ابتداءً -** وحتى ما تقتضيه من انفتاح فكري على المخزون الشيعي الإثني عشري التجديدي المعاصر - لأنها منبع السلوك والخطاب الخارجي غالباً. هذا بالأخص ملف داخلي، ولكن آثاره الإقليمية يصعب تجاهلها.

### **ج) استعادة الشرعية والوظيفة (لبنان)**

وهذا الملف يتقدم حقيقة على غيره في عنصري الحرجة والتوقيت، ليس فقط لأنه مافد يتيح الحركة الإقليمية بشكل رشيد ومنتج، ولكنه يمثل تهديداً حقيقياً للحزب وبيئته الحاضرة في معرض تصعيد عسكري أو بدونه. وهو يقتضي خطوات محددة:

- **مراجعة سياسية شاملة لمُجمل المسار، وتصدير وثيقة وطنية جديدة،** ليست فقط تُعيد تقويم المحطات ذات النزاع السابق (أخطرها اغتيال الحريري ولا بد من طرح صيغة قضائية وتحقيقية مختلفة ذات استقلالية وقبول.. لا يمكن دفن هذا الملف!)، أو تأسس لميثاق وطني سياسي وأخلاقي وفكري مختلف، ولكن تقدم **عريضة واضحة لإعادة بناء النظام السياسي بلبنان** على قاعدة وطنية واحترافية لا غير، مع إعادة ضبط مشاركة الحزب كما وكيفا ضمن صيغة خدمة المقاومة، والأهم - **طرح صيغة لموضوعة هذا ضمن الاستراتيجية اللبنانية** - بحيث أن يتعهد الحزب ألا يتقدم على مجمل المنطق الشعبي السائد إلا قليلاً.

- ويلحق المراجعة عملياً مشروع سياسي يطرحه الحزب ويحشد حوله لفترة ممتدة (لإعادة تأسيس النظام اللبناني وفق أسس وطنية وديمقراطية). مهم إدراك أن انتفاضة 2020 -حتى مع اعتبار أذرع توظيفها داخلياً وإقليمياً - وكذلك الأزمة الوظيفية الحالية

أسهمت بشكل إيجابي في توهين الحبل السري الطائفي الذي يربط القطاعات الطائفية بزمونها لصالح رفض لمجمل النخبة السياسية اللبنانية. نعم قد يتبدى هذا - ملمحا سلبيا واستفزازيا، ولكنه قد يكون بداية الحل لصالح إعادة تنشيط أعراف جديدة على المستوى الشعبي قبل السياسي والبيروقراطي للدولة.

#### - ملفات عاجلة لا بد من التصدي لها:

أ. المرفأ - وهذا يقتضي بوضوح الانحياز للصوت الشعبي الواسع في التحقيق الجاد وتحمل المسؤوليات السياسية بقدرها، مهما تكن التبعة، وإرساء عُرف الشفافية والمراجعة والاعتذار، فهذا أقرب الطرق لمخاطبة القاعدة الشعبية.

ب. إنشاء حكومة تكنوقراط غير حزبية، ولكن بعريضة تفويض واضحة في ملفات إعادة الهيكلة الداخلية في قطاعات المحروقات والصحة، والأمن الداخلي.

#### د) تطوير القابلية الاستراتيجية للحزب، بأبعادها الثلاثة

- **المعرفية**، عبر تطوير مساحتي التعليم (منهج متدرج للدراسات الاستراتيجية، ويتصاعد مع مستوى القيادة العسكرية، وله تفصيل آخر)، والبحث الاستراتيجي والعسكري.

- **المؤسسية**، سواء بتوكيد أعراف النقد والشمول التحليلي والمشاركة المعلوماتية (كل ما يعرفه العدو فهم إشاعته في المستويات القريبة والمساندة، فضلا عن الدوائر الداخلية، وتأكيد العلاقات السياسية العسكرية الصحية داخل منظومة اتخاذ القرار)

- **التطبيقية**، سواء بتخليق استراتيجيات طويلة ومتوسطة الأمد للمنطق الدفاعي والتوظيف الاستراتيجي للحملات، وتطوير عقيدة قتالية مرنة تبعا لها. هذا أمر يطول تناوله، ولكن ببايجاز:

1 من المهم توظيف، وتكييف أي تصاعدات عسكرية لأهداف استراتيجية محددة: تمتين شرعية المقاومة بالداخل

وموضعها ضمن سياق الشرعية الوطنية (هذا مستحيل يحصل في ظل الوضع الحالي!)، والدعم النشاط الفلسطيني لتحقيق أهداف سياسية مرحلية (المسألة هنا ليست أنه ملف فلسطيني، ولكن أي تنازل إسرائيلي في هذا الشأن له آثار خاصة من قدرته الاستراتيجية والقتالية، وحرته بالإقليم بالتالي)، ثم منطق الإشغال والمناورة لصالح الخط البنائي لدول الطوق. فقط في حال الاعتداء المباشر على إيران ضمن ذات الشرط السابق بتجاوز المازق الداخلي يمكن التصعيد بعد تهيئة عريضة سياسية مناسبة داخليا (هذا أمر مستقر في عشرات التجارب التاريخية كحروب بسمارك، الحرب الكورية، وحتى حروب العراق وأفغانستان).

2 **بخصوص تحويل البنية القتالية** - لا بد أن تتسع العقيدة القتالية - وسائر مفردات القوة القتالية المادية والتسليحية والنمط

القيادي - لأطوار النشاط العسكري النظامي الخفيف القادر على بناء حائط دفاعي متنقل ضد المدرعات ونشاط الجو المعادي، وما يقتضيه من تطوير خبرة القيادة التكتيكية وإدارة المعركة، وغير النظامي بأبعاده في الجبهة والداخل (عمليات نوعية اختراقية) والإقليم (مع مراعاة المحاذير السياسية والأخلاقية - المدنيين)،

استقلالية النشاط الصاروخي واستيعاب المنظومة المعادية متعددة التركيب والاستعداد لاختراقها واستدراجها (ليس فقط مبدأ التشيع للعبة الحديدية، ولكن مواجهة تكتيك صاندي الصواريخ بفخاخ للقوات الخاصة المصاحبة)،

والتركيز الشديد على الاستثمار في بنية الحرب السيبرية (بأوجهها الدفاعية والاستخبارية والهجومية) تصاحبا مع الصمت الإلكتروني والسيبري ذاتيا (وهذه أشد نقاط قوة الخصم التي من الممكن تحويلها لأهم نقاط ضعفه، تبعا لتحوّل كل منظومات التشبيك المعلوماتي، وقيادة العمليات وأرض المعركة وبالأخص بين الأفرع لأرصدة سيبرية).

أغسطس 2021